



Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/2000/2
16 May 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية



شأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

الدورة الثانية عشرة

بون، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير فيما بين الأطراف

المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية

حلقة عمل بشأن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير

مذكرة من رئيس

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤-١	أولاً - مقدمة
٣	٣-١	ألف - الولاية
٣	٤	باء - نطاق المذكرة
٣	١٩-٥	ثانياً - أعمال الحلقة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٧	٥٢-٢٠ القضايا الرئيسية التي حُددت في أثناء حلقة العمل
٧	٣١-٢٠	ألف- القضايا العامة المتصلة بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير.. باء- قضايا قطاعات محددة وبعض الأمثلة التي تتصل بـ"أفضل الممارسات"
١٠	٣٩-٣٢ في السياسات والتدابير جيم- مسائل منهجية تتصل بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير
١٢	٤٥-٤٠ واستخدام المؤشرات
١٤	٥٢-٤٦ النهج الممكنة للتقدم بالأعمال المتعلقة بالسياسات والتدابير
		<u>المرفق</u>
١٦	 جدول أعمال حلقة العمل

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

- ١ - اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة خطة عمل بوينس آيرس التي تضمنت العمل على وضع سياسات واتخاذ تدابير للتخفيف من تغيّر المناخ وذلك كجزء من الأعمال التحضيرية للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (FCCC/CP/1998/16/Add.1)^(١).
- ٢ - وفي الدورة الرابعة أيضاً، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة إعداد تقرير عن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الحادية عشرة، بغية تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات^(٢). وطلب إلى الأمانة أيضاً تنظيم حلقة عمل من أجل تقييم "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير استناداً إلى استنتاجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الحادية عشرة وتقديم تقرير عن النتائج إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة.
- ٣ - وخلصت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الحادية عشرة إلى وجوب أن تسير حلقة العمل قدماً بالأعمال المتعلقة بتبادل التجارب والمعلومات المتعلقة بـ "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير وذلك من خلال النظر في جملة أمور منها المادة ٢-١ من بروتوكول كيوتو والعناصر المحددة في الوثيقة FCCC/SBSTA/1999/8 (FCCC/SBSTA/1999/14)، الفقرة ٤٠ (ج).

باء - نطاق المذكرة

- ٤ - أعد هذا التقرير استجابة لطلب مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة المذكور في الفقرة ٢ أعلاه. وسوف يُنظر في هذا التقرير في الدورة الثانية عشرة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بهدف وضع توصيات للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف. ووفقاً للمقررات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر الأطراف، فقد ترغب الأطراف في النظر في أثناء الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في مزيد من سبل تيسير التعاون والسير قدماً بالأعمال المتعلقة بتبادل التجارب والمعلومات المتعلقة بـ "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير.

ثانياً - أعمال الحلقة

- ٥ - عُقدت حلقة العمل بشأن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير في كوبنهاغن في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بدعم مالي من حكومي الدانمرك وفرنسا. واضطلعت بتنظيمها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك بالتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالة الطاقة الدانمركية واللجنة الوزارية لتغير المناخ الفرنسية. ويرد جدول أعمال حلقة العمل في مرفق هذا التقرير.

٦- حضر حلقة العمل ما مجموعه ١٣٣ ممثلاً عن بلدان ومنظمات: منهم ٦٤ رشحتهم الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، و ١٠ رشحتهم الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، و ٣١ رشحتهم أطراف غير مدرجة في المرفق الأول. وإضافة إلى ذلك، حضر حلقة العمل ١٥ ممثلاً عن منظمات حكومية دولية و ١٣ ممثلاً عن منظمات غير حكومية.

٧- ورأس حلقة العمل السيد هارالد دوفلاندر، رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية الذي افتتح الحلقة رسمياً. وأدلى بكلمة ترحيب كل من السيد سفنت أوكن، وزير البيئة والطاقة في الدانمرك، والسيدة دومينيك فوانيه، وزيرة البيئة في فرنسا. وعرضت السيدة كلير باركر، منسقة الحلقة في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أهداف حلقة العمل وأهميتها في المفاوضات المقبلة تمهيداً للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف.

٨- وطرح ثلاثة متكلمين رئيسيين مسألة السياسات والتدابير، وبخاصة "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير، من منظورات مختلفة. فقد ركز السيد بيرت متس، ممثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في كلمته على الجوانب المنهجية والعلمية للسياسات والتدابير في ضوء التقارير التي نشرها فريقه مؤخراً وفي ضوء الأعمال الجارية بصدد هذه المسألة في إطار تقرير التقييم الثالث الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وعرض السيد جونانان بيرشنغ، ممثل الوكالة الدولية للطاقة، "الممارسات السليمة" في السياسات والتدابير وإطاراً للنظر في هذه الممارسات بالاستناد إلى تجربة الوكالة الدولية للطاقة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأخيراً قدم السيد ريو تارو ياتسو 'اليابان' استعراضاً لنتائج منبر مجموعة الثمانية لمستقبل البيئة ٢٠٠٠ بشأن "أفضل الممارسات" المحلية لمعالجة تغير المناخ.

٩- ثم شرح الرئيس النهج الذي أتبّع في تنظيم حلقة العمل. فذكر أن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد تلقت أكثر من ٤٠ اقتراحاً لتقديم ورقات في أثناء حلقة العمل تشمل جوانب مختلفة من جوانب "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. وقد وُزعت هذه الورقات على سبعة موضوعات وكان يُتوخى أن تكون بمثابة أساس للمناقشة في سبعة أفرقة عمل. ومن هذه الموضوعات "أفضل الممارسات" المتصلة بما يلي: (أ) البرامج الوطنية؛ (ب) القضايا المشتركة بين القطاعات؛ (ج) التدابير المتصلة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من امدادات الطاقة ومن الصناعة؛ (د) التدابير المتصلة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاعات النقل والمساكن والتجارة؛ (هـ) التدابير المتصلة بانبعاثات من غازات بخلاف ثاني أكسيد الكربون؛ (و) استخدام

مؤشرات الطاقة والبيئة؛ (ز) الجوانب المنهجية والمؤسسية. وعين الرئيس رئيساً لكل فريق عامل ومديراً لفريق المناقشة الختامية.

١٠- بحث الفريق العامل المعني بالبرامج الوطنية الذي رأسه السيد هارالد دوفلاندر مسألة "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير من زاوية عملية صنع سياسة تغيير المناخ على الصعيد الوطني. وألقيت بضع كلمات في هذه المناقشة (من بينها كلمات أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة) تطرح أمثلة مختلفة على "أفضل الممارسات" أو "الممارسات السليمة" وتوضح ما يشكل "أفضل الممارسات" في سياق الظروف الوطنية. وتناول ممثلاً بلغارياً وبولندا "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير في ضوء الأولويات السياسية للبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية.

١١- تولى إدارة أعمال الفريق المعني بالمسائل المشتركة بين القطاعات رئيس الفريق السيد لامبيرت غنابيليت (جمهورية أفريقيا الوسطى). وتكلمت المملكة العربية السعودية حول تنفيذ المادة ٢-١ (أ) '٥' من بروتوكول كيوتو وأهمية تقليل نواقص السوق بما في ذلك إنهاء الحوافز الضريبية والدعم إنهاءً على مراحل في القطاعات التي ترتفع فيها مستويات انبعاثات غازات الدفيئة. وعرضت البرازيل الخطوات التي أتخذت في قطاعي الطاقة والنقل، بما في ذلك برنامجها للإثانول وحفظ الطاقة. وبحث النرويج دور ضرائب الكربون والاتجار بالانبعاثات في تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة. وتكلم ممثل المفوضية الأوروبية عن نظر لجنته في السياسات المشتركة والمنسقة في ميدان كفاءة الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، والنقل. وعرضت شبكة العمل المناخي (Climate Action Network)، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بالبيئة) ما تعتبره تدابير رئيسية في مناقشة "أفضل الممارسات"، بما في ذلك الحوافز المالية (الضرائب والدعم)، وشراء ما هو سليم بيئياً، والوعي العام، والبحث والتطوير.

١٢- ورأس الفريق العامل المعني بـ"أفضل الممارسات" في معالجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إمدادات الطاقة ومن الصناعة السيد تري كارينغتون (المملكة المتحدة). وألقيت سبع كلمات تغطي كل واحدة منها قطاعاً من القطاعين قيد النظر. وكانت هذه الكلمات مختلفة إذ كان بعضها استعراضاً عاماً وشاملاً لسياسات مشتركة بين عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ودار بعضها الآخر حول تجربة بلد بعينه في مجال السياسات والتدابير مقدمة أمثلة على "أفضل الممارسات" في القطاعين قيد النظر. وتكلم في الاجتماع مشاركون من أستراليا والدايمرك ومصر وآيرلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٣- أما الفريق العامل المعني بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير المتصلة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاعات النقل والسكن والتجارة فقد رأسه السيد ماسييج سادوفسكي (بولندا). وألقيت ست كلمات تباينت بين كلمات محددة جداً عن تدبير وحيد قيد التنفيذ (الدايمرك) وبين تناول عام لسياسات وتدابير

في هذه القطاعات (الوكالة الدولية للطاقة). ولقي قطاع النقل الاهتمام الأكبر. وتضمنت الكلمات بضع دراسات حالات إفرادية لسياسات وتدابير نُفذت في الدانمرك واليابان والولايات المتحدة. وتناولت المناقشات التي تلت الكلمات مختلف الخصائص والأهداف والنهج في وضع السياسات والتدابير القائمة على "أفضل الممارسات" في قطاعات النقل والسكن والتجارة.

١٤ - ورأست السيدة ماريان وَنَنْغُ (المفوضية الأوروبية) الفريق العامل المعني بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير المتصلة بانبعاثات الغازات بخلاف غاز ثاني أكسيد الكربون من الطاقة والصناعة والزراعة والحراجة والفضلات. وأُقيمت خمس كلمات في موضوعات عديدة تبدأ بموضوع النهج الممكنة لتصميم سياسات وتدابير ترمي إلى تخفيض الانبعاثات من الغازات المفلورة مثل مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون، ومركبات الهيدروكلوروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت على الصعيدين الوطني والدولي (كلمة هولندا) وتنتهي بمجرد أمثلة قطاعية محددة. وقدمت الدانمرك اقتراحاً لإنهاء انبعاث هذه الغازات على مراحل من خلال الأنظمة. وأوردت كلمتا النمسا وفرنسا أمثلة تجمع بين التدابير التنظيمية والتدابير الضريبية لتقليل انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز من الفضلات، ومن الصناعة الكيميائية، ومن صهر الألومنيوم. وأخيراً وصفت كلمة الولايات المتحدة نُهجاً لتخفيض الانبعاثات من غاز الميثان والغازات المفلورة، وهذه النهج طوعية في معظمها.

١٥ - أما الفريق العامل المعني بالمؤشرات والذي رأسه السيد فرانسوا موزان (فرنسا) فقد بحث استخدام المؤشرات في رصد وتقييم سياسات الطاقة والبيئة وصلاتها الممكنة بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. وأوردت معظم الكلمات موجزاً لما اكتسبته من خبرة في استخدام المؤشرات منظمات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة، ومركز بحوث الطاقة لآسيا والمحيط الهادئ، وإحدى المؤسسات الوطنية، هي وكالة إدارة البيئة والطاقة في فرنسا التي تنسق بين أنشطة بلدان المفوضية الأوروبية بشأن المؤشرات في إطار برنامج تعزيز كفاءة الطاقة (SAVE) التابع للمفوضية. أما كلمة البرتغال فقد أوردت معلومات عن عملية وضع المعايير وعن استخدام المؤشرات في تقييم السياسات والتدابير المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة، والجمع بين الحرارة والطاقة، وكفاءة الطاقة.

١٦ - ورأس السيد جون لو (كندا) الفريق العامل المعني بالجوانب المنهجية والمؤسسية لـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. وأُقيمت سبع كلمات تغطي جوانب مختلفة من جوانب النهج المتبعة على الصعيد الوطني والمحلي وفي القطاع الخاص إزاء اختيار ورصد وتقييم السياسات والتدابير، بما في ذلك التقييم السابق والتقييم اللاحق. وشرحت مجموعة من الكلمات الأعمال المنهجية الجارية بشأن السياسات والتدابير المنفذة. وقدمت الدانمرك تقييماً لمخطط الضريبة الخضراء لديها وآثاره على صعيد الاقتصاد الكلي؛ وتكلمت هولندا عن الدروس المستفادة من تقييم سياسة تغير المناخ والدقة التحليلية المتزايدة المطلوبة في وضع السياسة؛ وتحدث الاتحاد الروسي

عن السياسات القائمة على "أفضل الممارسات" لديه كما توجزها خطة العمل الروسية للمناخ، وقدمت سويسرا التقييمات المستخدمة في قياس نجاح النموذج السويسري في الطاقة الذي تلتزم فيه الصناعات ببلوغ أهداف محددة في مجال كفاءة الطاقة.

١٧- واستعرضت كلمات أخرى أنشطة المؤسسات مثل مؤسسة ميثاق الطاقة التي ركزت على استعراض تنفيذ بروتوكولها لكفاءة الطاقة وما يتصل بها من آثار بيئية؛ وكلمة منظمة غير حكومية في قطاع الأعمال هي BP-Amoco التي لخصت نظام الاتجار بالانبعاثات لديها؛ وكلمة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية حول منهجية للتوصل إلى نهج فعال من حيث التكاليف إزاء تخفيض غازات الدفيئة. وشددت كلمة المجلس على ضرورة إشراك الحكومات المحلية بدرجة أكبر في صنع السياسة، لا سيما في تحليل الانبعاثات ورصدها والإبلاغ عنها.

١٨- وقدم رؤساء الأفرقة العاملة تقاريرهم إلى الجلسة العامة حول المسائل الرئيسية التي أثّرت في الكلمات والمناقشات في كل فريق. وساعدت المناقشة التي تلت ذلك في تحديد بضع مسائل عامة تحديداً أفضل، وهي مسائل برزت في المناقشات التي دارت في كل فريق مثل تفضيل مفهوم "الممارسة السليمة" (على مفهوم "أفضل الممارسات")؛ وأهمية الظروف الوطنية؛ وقيمة تبادل المعلومات؛ والخطوات الممكنة التالية للتقدم بالأعمال المتعلقة بالسياسات والتدابير؛ والتحديات المتمثلة في التزامات بروتوكول كيوتو وضرورة إيجاد حلول فعالة من حيث الكفاءة لتنفيذها؛ والحاجة إلى تحسين نوعية البيانات وشفافية المنهجيات بغية جعل تقييم السياسات والتدابير أكثر قابلية للمقارنة.

١٩- ورأس فريق المناقشة السيد ستين غادي (الدانمرك). وأكد المشاركون في فريق المناقشة معظم القضايا الرئيسية التي برزت من المناقشات السابقة وأوجزوا النهج الممكنة لإيجاد سبل لإحراز مزيد من التقدم في العمل المتعلق بالسياسات والتدابير بوجه عام والمتعلق بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير بوجه خاص.

ثالثاً - القضايا الرئيسية التي حُددت في أثناء حلقة العمل

ألف - القضايا العامة المتصلة بـ"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير

٢٠- أشارت المناقشة التي دارت حول مفهوم "أفضل الممارسات" إلى أن البلدان تقارب هذا المفهوم من زوايا مختلفة وترى فائدته المحتملة في سياقات مختلفة، أي السياقات الوطنية والدولية. وأشارت المناقشة أيضاً إلى أن البلدان تتخذ حالياً خطوات أولية لتعريف هذا المفهوم تعريفاً أفضل بغية استخدامه في المستقبل في السير قدماً بالأعمال المتعلقة بالسياسات والتدابير. وفي هذا السياق، أعرب عن رأي يفضل مفهوم "الممارسة السليمة" على مفهوم "الممارسة الفضلى". وذكر أيضاً مفهوم "المطابقة الفضلى" باعتباره مفهوماً أوثق صلة بالموضوع من مفهوم

"الممارسة الفضلى". وبدا أن مفهوم "الممارسة السليمة" أكثر من غيره صلة بالموضوع في السياق الدولي، بينما يمكن أن يكون مفهوم "الممارسة الفضلى" محصوراً ببلد بعينه، إلى حد بعيد. ويمكن أيضاً أن يكون مفهوم "الممارسة الفضلى" مفيداً في المجالات التي يكون فيها النهج القائم على قدر أكبر من التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي نهجاً مناسباً.

٢١- وكان من المواضيع التي تكررت طوال النقاش موضوع أهمية الظروف الوطنية في تحديد "الممارسات السليمة" في السياق الدولي. ونظراً إلى التباين في هذه الظروف، تتباين النهج التي تُتبع في تصميم وتنفيذ السياسات حتى في حالات التشابه بين بلد وآخر. فقد نُجحت هذه النهج وساعدت في تحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات عندما صممت تصميمات مناسبة لظروف البلدان. وعلى الصعيد الوطني، تختلف الظروف باختلاف القطاعات والمناطق، ووفقاً للأدوات المختلفة المستخدمة في السياسة. ونتيجة لذلك، بدأ من الضروري التوصل إلى إطار تحليلي مشترك يمكن أن يساعد في تحديث المعايير التي تضع في اعتبارها هذا التباين وتصنيفه إلى معايير "الممارسات السليمة". وفي الوقت ذاته، تضمنت بعض الظروف الوطنية التي أوجزت في المناقشة عناصر مثل العناصر السلوكية والمؤسسية التي يمكن أن تتغير عند ضرورة إزالة الحواجز التي تعترض تنفيذ السياسات. وإضافة إلى ذلك، يمكن مقارنة "أفضل الممارسات" مقارنة منهجية بطريقة تخفض عند الإمكان أثر الظروف الوطنية.

٢٢- وأدرك جميع المشاركين قيمة تبادل المعلومات وقيمة استخدام نهج "التعلم بالعمل" في مساعدة البلدان على تعزيز فعالية سياساتها المحلية. وشددوا على أهمية نشر الأفكار والنهج والممارسات الجيدة والمبتكرة داخل البلدان وفيما بينها. وكما يكون لهذا النوع من تبادل المعلومات قيمة مضافة يلزم أن تكون عملية التبادل مفهومة (أي أن تتم في إطار منهجي متفق عليه) وشفافة (أي أن يفسر فيها أي خروج على الفعالية من حيث التكاليف وعلى الفعالية البيئية).

٢٣- يواجه الأطراف تحديات كبيرة في الوفاء بالتزاماتهم بموجب بروتوكول كيوتو؛ فمن الضروري إيجاد حلول فعالة من حيث التكاليف لمواجهة هذه التحديات. ولذلك تعتبر فعالية السياسات والتدابير من حيث التكاليف معياراً هاماً من معايير "الممارسات السليمة"، وذلك إلى جانب الفعالية البيئية من حيث انبعاثات غازات الدفيئة الموفرة ومنافعها الثانوية، وتتضمن هذه المنافع فيما تتضمنه منافع مشتركة بين القطاعات ومنافع للبيئة خلاف التقليل من تغير المناخ.

٢٤- وتوجد معايير هامة أخرى تشمل الانسجام مع الأهداف الأخرى للسياسة العامة (مثل تحسين فرص العمل)، والقبول السياسي والجماهيري والثقافي على نطاق واسع؛ وبساطة التنفيذ؛ والإنصاف وإدراك التراهة (مثل الاستعداد للتضحية، شريطة أن يفعل الآخرون الشيء ذاته). واعتُبرت الإضافات المالية والبيئية أيضاً معايير يمكن أن تحدد السياسات التي تقوم على "الممارسة السليمة"، وكذلك اشتراط أن تساهم هذه السياسات في تعزيز

الابتكار التكنولوجي؛ وأن تكون متكاملة (أي تتناول المسائل من زوايا مختلفة)؛ وشاملة (أي تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الصناعة والحكومات المحلية)؛ ومرنة ودينامية (بحيث تسمح بتأوين أهدافها عند تغير الظروف)؛ وتقلل إلى الحد الأدنى من الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية السلبية على البلدان النامية.

٢٥- وفيما يتعلق تحديداً بالغازات المفلورة، إضافة إلى المعايير المتصلة بـ"أفضل الممارسات" للسياسات والتدابير المتعلقة بغازات أخرى، اعتُبر "النهج الشامل" معياراً هاماً: أي أنه لا ينبغي أن يقابل التخفيضات في مركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور وسادس فلوريد الكبريت نقصاناً في كفاءة الطاقة. وينبغي أن توضع في الاعتبار معايير هامة أخرى لهذه الغازات مثل "الصحة والسلامة". ويمكن أن تكون هذه المعايير معايير هامة للسياسات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة بخلاف الغازات الصناعية.

٢٦- ومجموعات المعايير التي تستخدم في تعريف "الممارسات السليمة" لا تتباين من بلد لآخر فحسب بل تتباين أيضاً الأولوية المولاة لهذه المعايير. فعلى سبيل المثال، صرّحت بعض البلدان أنها تفضل الفعالية البيئية على الفعالية من حيث التكاليف وبالعكس. فوضع مجموعة مشتركة من معايير "الممارسات السليمة" وترتيب هرمي لهذه المعايير يمكن أن يكون أمراً بالغ الصعوبة في هذه المرحلة نظراً لغياب المزيد من الأعمال المنهجية لأنه ليس من اليسير إجراء مقارنات بين البلدان والقطاعات وأدوات السياسة.

٢٧- ويكاد أن يكون من المستحيل تحديد سياسة وحيدة على الصعيد الوطني تشكل في حد ذاتها حلاً للتحديات التي يواجهها بلد من البلدان فيما يتعلق بتغير المناخ. فالبلدان تستخدم مجموعة متنوعة كبيرة من السياسات والتدابير التي تكون بوجه عام محصورة ببلد محدد، وتشمل فيما تشمله الأدوات الاقتصادية والضريبية والتنظيمية، والاتفاقات الطوعية، والمعلومات، والتعليم والبحوث. وهذه المجموعة المتنوعة يمكن اعتبارها "ممارسة فضلى" إذا كان الجمع الأمثل بين أدوات السياسة والتأزر الأفضل بينها مطلوباً إلى جانب فرادى السياسات المصممة على نحو مناسب: فهذا من شأنه أن يعظم أثر تنفيذها.

٢٨- في المناقشات التي دارت حول تصميم وتنفيذ سياسات بمفردها، لوحظ أنه ينبغي للسياسات الضريبية أن ترمي إلى إزالة نواقص السوق، على أن يكون الهدف الكامن وراء ذلك هو بلوغ الأهداف في تخفيض الانبعاثات من غازات الدفيئة. ففي قطاع الطاقة مثلاً، ينبغي أن تستند الضرائب إلى المحتوى الكربوني لمختلف مصادر الطاقة، وينبغي للأسعار أن تشمل الآثار الخارجية البيئية المرتبطة بكل مصدر من مصادر الطاقة. وأحد الأمثلة على "الممارسة السليمة" في استخدام هذه الأدوات ضريبة الكربون النرويجية. وأما في البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، فيمكن أن تكون إزالة نواقص السوق في قطاع الطاقة عاملاً ذا أهمية خاصة لأن جميع هذه البلدان قدمت الدعم للطاقة في الماضي ولا يزال الكثير منها يفعل ذلك في الحاضر.

٢٩- النهج الذي يتكرر استخدامه أكثر من سواه في تناول مسألة الغازات المفلورة يشمل أدوات طوعية وتنظيمية وضريبية منفردة ومجمعة. والاتفاقات الطوعية أيضاً يتكرر استخدامها على ما يبدو كأداة للسياسة في قطاعي الطاقة والصناعة. وثبت نجاح هذه الاتفاقات في بعض الحالات، كما في هولندا، ولكن أُشير إلى أنها بوجه عام قد لا تؤدي إلى التخفيض المتوقع في الانبعاثات بسبب المشاكل المرتبطة برصدها.

٣٠- يمكن أن يؤدي وضع إطار مشترك للإبلاغ عن السياسات والتدابير التي تقوم على "الممارسة السليمة" إلى تكثيف عملية تبادل المعلومات والتعلم من تجارب الأطراف الأخرى، كما يمكن لهذا الإطار أن يحسّن شفافية تقييم السياسات والتدابير. ويمكن لإطار الإبلاغ هذا أن يتضمن معايير مشتركة لتقييم "الممارسات السليمة". ولوحظ أن الجزء المتعلق بالسياسات والتدابير في المبادئ التوجيهية الجديدة لإعدادات البلاغات الوطنية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة يمكن استخدامه كأداة لتبادل هذه المعلومات. غير أن هذه المبادئ التوجيهية لا تشير صراحة إلى "الممارسات السليمة". ويمكن النظر في إضافات إلى هذه المبادئ التوجيهية في المحافل المناسبة، مثل المناقشات حول المواد ٥ و٧ و٨ من بروتوكول كيوتو التي تشمل فيما تشمله من مواضيع معايير ومؤشرات محددة للتقييم بهدف الإبلاغ عن هذه الإضافات قبل عام ٢٠٠٥.

٣١- وذكّر نقل التكنولوجيا كأداة هامة للتشجيع على اتخاذ خطوات لمراقبة انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية، وأعرب عدد من المشاركين عن اهتمامهم بالمشاركة، في إطار بناء القدرة، مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأكدت العروض الشاملة التي قدمتها البلدان النامية وكذلك البيانات التي أدلت بها في أثناء حلقة العمل أنه ليس لدى البلدان المتقدمة النمو بالضرورة جميع الاجابات على الأسئلة المتعلقة بالسياسات والتدابير، وأن عملية تبادل المعلومات والخبرات يمكن أن تستفيد من مشاركة البلدان النامية مشاركة أنشط. وإضافة إلى ذلك، بينت هذه العروض أن بعض البلدان النامية تتخذ حالياً خطوات ناجحة لمعالجة تغير المناخ. وتوجد لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية قدرة كامنة عظيمة لتوفير الطاقة وتخفيض الانبعاثات. وهذه القدرة الكامنة يمكن تحقيقها بطرق منها تنفيذ أنشطة بناء القدرة في مجالات مثل التوعية الجماهيرية وتعزيز المؤسسات.

باء - قضايا قطاعات محددة وبعض الأمثلة التي تتصل بـ "أفضل

الممارسات" في السياسات والتدابير

٣٢- طُلبت ووجدت أكثر الحلول فعالية من حيث التكاليف لمشاكل تغير المناخ في قطاع الطاقة ولا سيما في مجالات التحسين في كفاءة الطاقة. وطُرح تحرير سوق الطاقة وتشجيع إصلاح هذه السوق كمثليين على "الممارسات السليمة" في قطاع الطاقة، كما في المملكة المتحدة. كما كانت الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في قطاعات الصناعة والسكن والتجارة من المجالات الهامة أيضاً للتدخل بسياسات منها، لا سيما التدخل المتصل

بـ "الممارسات السليمة". ويوجد دعم واسع للطاقة المتجددة رغم ارتفاع كلفتها مقارنة بالطاقة التقليدية. ويوجد دعم أيضاً للجمع بين الحرارة والطاقة، كما يوجد دعم في عدد قليل من البلدان للطاقة النووية.

٣٣- ويرتبط مفهوم "أفضل الممارسات" في امدادات الطاقة وتحويلها ببضعة نهج مبتكرة وشاملة. وتعتبر الدائرك مثلًا من البلدان التي طورت واستعدت لفتح سوق شاملة للشهادات، منها الشهادات الخضراء لإمدادات الكهرباء من مصادر متجددة، كجزء من الاصلاح الذي اضطلعت به والمسمى الكهرباء الخضراء. والهدف من هذا الاصلاح هو مضاعفة حصة الكهرباء المولدة من مصادر متجددة لتبلغ ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣. ويتوخى توسيع هذه السوق لتشمل المستوى الإقليمي، وذلك كخطة تجريبية من المقرر أن تبدأ قريباً وتشارك فيها خمس من الدول الأعضاء في المفاوضات الأوروبية.

٣٤- وكجزء من استراتيجية استراليا لتقليل غازات الدفيئة، اتُخذ تدبير لإحراز تقدم في اتجاه "الممارسة الفضلى" في كفاءة توليد الطاقة من الوقود الأحفوري، ولتخفيض كثافة غازات الدفيئة في إمدادات الطاقة. وقد حُدثت معايير الأداء لمصانع بمفردها، ويُراقب أداء هذه المصانع من قِبَل طرف ثالث مرة على الأقل كل خمس سنوات. غير أنه لوحظت فوارق في كفاءة المصانع تُعزى إلى موقعها، وذلك كمثال على الطريقة التي قد تؤثر بها الظروف المحلية في "أفضل الممارسات".

٣٥- وقدمت مصر مثالاً يعرض نهجاً للتوفيق بين أهداف تدابير تغير المناخ وبين التنمية المستدامة. ونتيجة لاستعراض قطاع إنتاج الطاقة استعراضاً شاملاً، أُخذ عدد من التدابير في إطار استراتيجية وطنية للطاقة والبيئة تؤثر في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وهذه التدابير تشمل: إنهاء دعم الطاقة إنهاءً تدريجياً، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وإعادة تنظيم قطاع الكهرباء، والتعاون الإقليمي.

٣٦- وفي هولندا، يرجح أن تؤدي الاتفاقات الطوعية الطويلة الأجل المبرمة بين الصناعة والحكومة المركزية إلى تحسن بنسبة ٢٠ في المائة في كفاءة الطاقة بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٠. وتقوم القطاعات الصناعية المشاركة في هذه الاتفاقات سنوياً بتقديم نتائج رصد كفاءة الطاقة. وتقوم المنظمة الهولندية للطاقة والبيئة (NOVEM) بدور تيسيري حيوي: فهي تمول مجموعة من الخيارات، وتساعد في إعداد الخطط لفرادى الشركات، وتساعد في الرصد وفي أنشطة البحث والتطوير. ويعتبر رصد التنفيذ عاملاً حاسماً في ضمان صدقية الاتفاقات الطوعية. ويتوخى كخطوة تالية وضع معايير لكفاءة الطاقة.

٣٧- وجرى التشديد على ضرورة التأثير في تنظيم حوافز المستهلكين والمنتجين كهدف رئيسي للسياسات والتدابير التي تقوم على "الممارسة السليمة" في قطاعات النقل والسكن والتجارة لأن هذا التأثير قد يمكنها من تلبية

حاجاتها بأكثر الطرق كفاءة من حيث الطاقة وفعالية من حيث التكاليف وذلك بالاستناد إلى نتائج السوق المتوقعة في سياق الظروف الوطنية المحددة. وهذا الهدف مهم لقطاعات أخرى أيضا.

٣٨- واعتبرت بلدان مختلفة بضعة نهج اتبعتها في وضع السياسات والتدابير نهجاً ناجحة في قطاعات النقل والسكن والتجارة. وقد أثبت استخدام الأدلة العملية المستمدة من البيانات التاريخية فائدته في تقدير فعالية السياسات والتدابير المقررة تقديراً أدق، وأحد الأمثلة على ذلك تجربة الولايات المتحدة في تقييم المنافع الصافية لاعتماد معايير لكفاءة الوقود. وكذلك تبين أن من الاستراتيجيات المفيدة استراتيجية نقل التدابير الناجحة من قطاع إلى آخر، مثل الأخذ بالتجربة المكتسبة في وضع علامات على الأجهزة في البرنامج الحالي لوضع علامات على المركبات في الدانمرك. ومن النهج الجيدة الأخرى وضع معايير لقياس الكفاءة وذلك من خلال تحديد أهداف تحديداً يقوم على أساس المنتج ذي الكفاءة العليا من حيث الطاقة في كل فئة من فئات المنتجات، كما في البرنامج الياباني "السابق الأول" (Top Runner). واعتبرت بعض البلدان برامج الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة برامج ناجحة مثل برنامج "بناء أمريكا" للمساكن المستدامة في الولايات المتحدة (Build America)، هذا البرنامج الذي ينطوي على شراكة بين القطاعين الخاص والعام تعزز القبول على نطاق واسع والفعالية من حيث التكاليف والمرونة في التكيف حسب طلب الزبائن والاستجابة للردود.

٣٩- ورغم أن الأمثلة على "الممارسة السليمة" في السياسات والتدابير المتعلقة بالغازات بخلاف غاز ثاني أكسيد الكربون المنبثقة من الطاقة والصناعة والزراعة والحراجة والفضلات ليست أمثلة عديدة كما في حالة الغازات الأخرى والقطاعات الأخرى إلا أن بعض هذه الأمثلة أخذ في البروز مؤخراً. أما عدم عرض السياسات والتدابير في مجالي الزراعة والحراجة فلا يعني عدم وجود ممارسات سليمة في هذين المجالين. وذكر أن عزل الكربون ينبغي النظر فيه في مناقشة "أفضل الممارسات"، وأشار إلى الأعمال الجارية في هذين القطاعين في محافل مختلفة مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ و"محفل المستقبل البيئي ٢٠٠٠" التابع لمجموعة ال ٨.

جيم - مسائل منهجية تتصل "بأفضل الممارسات" في السياسات

والتدابير واستخدام المؤشرات

٤٠- يعتبر التآزر بين السياسات عاملاً مهماً عند وضع نهج لاختيار ورصد وتقييم السياسات والتدابير التي تقوم على "الممارسة السليمة". وبالنظر إلى أشكال هذا التآزر، لا سيما أن التدابير المتعددة قد تؤثر في حالات عديدة في منتج وحيد، فإنه من غير الممكن دائماً إجراء تقييم لأثر "الممارسات السليمة" محددة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشارك في ذلك عدد من أصحاب المصلحة ويمكن أن يؤثر تغير السلوك في هذا المنتج، ولكن من الصعب فهم هذا التأثير. وتفرض أشكال التآزر هذه تحديات إضافية في التنسيق بين المؤسسات وفي تقييم هذه السياسات. وإضافة إلى

ذلك، فإن من المهم وجود قدرة تحليلية لقياس ووضع نماذج للآثار والمنافع الكاملة التي تترتب على سياسة محددة أو مجموعة من السياسات القائمة على "الممارسة السليمة".

٤١- عندما يمكن تقييم الأداء الفعلي لسياسة محددة أو برنامج محدد، جرى التشديد على أهمية استخدام منهجيات تقييم تتعلق بسياسة بعينها، وتشمل التقييم السابق واللاحق لها. وهذا النهج لا يساعد فقط في ضمان المسار السليم الذي يؤدي إلى بلوغ أهداف هذه السياسات بل يوفر أيضاً نظرة متعمقة بالغة الفائدة في أداء أسواق تكنولوجيا معينة وبرامج فردية.

٤٢- وبمجرد بحثاً مفصلاً استخدام مؤشرات الاقتصاد والطاقة والبيئة كنهج ممكن لاختيار ورصد وتقييم السياسات والتدابير القائمة على "الممارسة السليمة". واستخدمت البلدان مجموعات مختلفة من المؤشرات لأغراض مختلفة في مجالات مختلفة من مجالات السياسة، بما في ذلك مؤشرات لوضع وتنفيذ سياسة للطاقة والبيئة. وتشمل هذه المؤشرات مؤشرات كلية وجزئية والتجربة المكتسبة حتى الآن تدل على أن المؤشرات الجزئية أكثر فائدة لوضع السياسة في داخل البلدان، بما فيها رصد وتقييم السياسات، مقارنة بالمؤشرات الكلية على صعيد الاقتصاد الكلي. ويمكن اعتبار المؤشرات الجزئية مؤشرات مفيدة في أغراض المقارنة بين البلدان من حيث استخدام الطاقة وما يتصل بها من انبعاثات غازات الدفيئة، ولكن لا بد من إجراء هذه المقارنة على نحو بالغ الحذر. غير أن التطبيق الدولي لمؤشرات رصد وتقييم سياسات التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة يعتبر مجالاً جديداً. وأعرب المشاركون عن آراء مختلفة بشأن هذا التطبيق وشددوا على ضرورة بذل مزيد من الجهود للحصول على نتائج موثوقة من استخدام المؤشرات في سياق دولي.

٤٣- تبين التجربة في استخدام المؤشرات أن هذه المؤشرات قد تعزز كثيراً قدرة البلدان على تقييم أثر مجموعة من السياسات والتدابير التي تؤثر في منتج معين، فكفاءة السيارة مثلاً تتأثر بالضرائب والحوافز والاتفاقيات الطوعية. وعلى صعيد كلي بدرجة أكبر، أي على الصعيدين القطاعي والوطني، يبدو أن مجرد الانبعاثات هو الأداة المناسبة لإثبات أن الانبعاثات القطاعية والوطنية تقع ضمن نطاق الأهداف المحددة.

٤٤- يبدو أن المؤشرات هي أداة مفيدة لتحديد أهداف وطنية وقطاعية في وضع السياسة، وفي رصد وتنفيذ السياسات. وأما رصد تنفيذ السياسات فيمكن أن يوفر معلومات مفيدة عما إذا كانت هذه السياسات في المسار السليم إلى تحقيق الأثر المتوقع منها. وفي هذا السياق، يمكن أيضاً استخدام المؤشرات لبيان أن البلدان المدرجة في المرفق الأول تبدي تقدماً في اتجاه الوفاء، بحلول عام ٢٠٠٥، بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو (المادة ٣-٢).

ويمكن للبلدان النامية أن تستخدم المؤشرات في مجالي تقييم الأثر البيئي لاستهلاك الطاقة وتنفيذ آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو. أما من حيث الرصد، فإن أداء سياسات مختلفة يرتبط تحديداً ببلدان مختلفة؛ وهذا

يصعب معرفته بواسطة المؤشرات وحدها ويستلزم اتباع نهج تكاملية مثل المنهجيات المتعلقة بسياسات محددة المشار إليها في الفقرة ٤٢ آنفاً.

٤٥ - وسُلم بضرورة تحسين نوعية البيانات، وقابلية البيانات للمقارنة، وشفافية المنهجيات. فهذا يمكن أن يؤدي إلى فهم أفضل لتقييم السياسات والتدابير فيما بين البلدان، وأن يعزز إمكانية المقارنة بين هذه التقييمات. ويمكن أن ييسر تبادل التجارب ووضع سياسة لتغيير المناخ، ويمكن أن يساعد في معالجة بعض الصعوبات الكامنة في تقييم الآثار والمنافع الثانوية لبعض السياسات. وقد يمكن أيضاً من استخدام المؤشرات في رصد وتقييم فعالية سياسات التخفيف.

دال - النهج الممكنة للتقدم بالأعمال المتعلقة بالسياسات والتدابير

٤٦ - يعتبر تبادل التجارب والمعلومات بشأن السياسات والتدابير عاملاً حيوياً في التعاون بين البلدان بهدف تعزيز فعالية سياسات وتدابير هذه البلدان فرادى ومجموعة. ويوجد على ما يبدو دعم لإطلاق عملية للتبادل الدوري للتجارب والمعلومات، وذلك بطرق منها تنظيم حلقات عمل وعقد اجتماعات أخرى ما قد يمكن كل بلد من الاستفادة مما تعثره بلدان أخرى أمثلة على نجاح السياسات والتدابير القائمة على "الممارسة الفضلى". وينبغي لهذه العملية أن تكون مفهومة وشفافة. ويمكن أن يكون أحد عناصر هذه العملية إيجاد آلية للتنسيق وقاعدة للبيانات تتضمن معلومات عن "الممارسات السليمة" أو "أفضل الممارسات" وتكون مفتوحة لجميع البلدان. ويمكن أن تستفيد هذه العملية من مشاركة البلدان غير المدرجة في المرفق الأول مشاركة أنشط.

٤٧ - أما المنظمات الدولية التي لديها خبرة ذات صلة فيمكنها أن تدعم هذه العملية وحلقات العمل هذه من منظور منهجي. ومن هذه المنظمات الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٨ - أما الموضوعات التي يحتل بحثها في اجتماعات مقبلة فيمكن أن تشمل لا على سبيل الحصر: السياسات والتدابير القائمة على "الممارسة الفضلى" في قطاعات لم تلق اهتماماً كافياً في أثناء حلقة العمل هذه مثل الزراعة والحراجة، وكذلك في القطاعات التي جرى تناولها في حلقة العمل هذه؛ ووضع معايير إطارية لتعريف "الممارسات السليمة"؛ واستخدام المؤشرات وغيرها من المداخل المنهجية، بما في ذلك المداخل المتعلقة بسياسات محددة لاختيار ورصد وتقييم "الممارسات السليمة" في السياسات والتدابير على الصعيدين الوطني والدولي؛ واستخدام طرق لإسقاط الانبعاثات؛ وتوافر البيانات ونوعيتها وانسجامها.

٤٩ - وفيما يتعلق خصوصاً بتبادل المعلومات عن الغازات المفلورة، اقترح وجوب إيجاد طرق لتجميع المعلومات الموجودة بهدف تيسير توفرها. وفي هذا السياق، من المهم أيضاً تحديد الفجوات الممكنة في عملية جمع البيانات

الحالية، والصلاات التي قد يلزم إقامتها بصدد بروتوكول مونتريال. وتوجد حاجة أيضا إلى إجراء مزيد من البحوث والتطوير في مجالات التكنولوجيات الجديدة والخيارات والبدائل عن الغازات المفلورة.

٥٠- وبدا مهماً القيام بمزيد من العمل لتحسين تعريف مفهومي "الممارسة الفضلى" و"الممارسة السليمة" في السياسات والتدابير، وتحديد الإطار التحليلي والسياق الأفضل للنظر في هذه الممارسات. ويمكن أيضا أن يشمل هذا العمل النهج التي تتبع في تقييم "الممارسات السليمة" أو "أفضل الممارسات" على الصعيد الوطني وسبل استخدام هذه النهج والقيام عند الاقتضاء بتوسيع نطاق تطبيقها على صعيد دولي. ويمكن أن تشمل أيضا مواصلة تحديد المعايير التي تصف "الممارسات السليمة"، وذلك بغية تحسين فهم البلدان لسبب اعتبار سياسات بعينها أفضل من سياسات أخرى، ولا بد لذلك من تحسين قابلية هذه الممارسات للمقارنة بينها. أما فيما يتعلق بأدوات السياسة، فقد أعرب عن الاهتمام بالمزيد من العمل وتبادل التجارب في استخدام أدوات سوقية منها الضرائب وتجارة الانبعاثات كجزء من مجموعة السياسات الوطنية. وهذا العمل الإضافي يمكن أن يكون مفيداً جداً بالنظر إلى أن العديد من البلدان تضع حالياً سياسات جديدة يعتبر المناخ عاملاً من العوامل المحركة لها وذلك في الغالب باستخدام هذا النوع من أدوات السوق، أما السياسات التي تؤثر في انبعاثات غازات الدفيئة التي اتبعت في الماضي فلم يكن المناخ عاملاً من العوامل المحركة لها.

٥١- توجد حاجة إلى إجراء تحسين في البيانات والمنهجيات والقدرة التحليلية للبلدان على اختيار ورصد وتقييم السياسات والتدابير، بما في ذلك السياسات والتدابير التي تقوم على "الممارسة الفضلى"، وإلى إتاحة المزيد من التبادل المثمر للمعلومات المتعلقة بالسياسات والتدابير بهدف تكرار تطبيق هذه الممارسات. وهذا كلام يصح على جميع القطاعات، ولكنه مهم أهمية قصوى بصدد الغازات المفلورة لأن البلدان لا تزال في المراحل المبكرة من مراحل وضع سياسات بشأن هذه الغازات.

٥٢- ويمكن مواصلة استكشاف مجالات يمكن أن يكون فيها للتعاون الاقليمي أو الدولي فائدة وقيمة مضافة ويمكن فيها تحديد "ممارسات سليمة". ومن الأمثلة على هذه المجالات الممكنة فرض ضريبة على الطيران الدولي، وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل تخفيض الانبعاثات في قطاعات محددة متشابهة ببلدان مختلفة، ويمكن معالجتها بطرق متشابهة أو منسقة. ومن الأمثلة الأخرى مراقبة الانبعاثات من الغازات المفلورة وذلك من خلال اتفاقات طوعية وتشديد وتدفئة المباني في البلدان الباردة، وتشديد وتكييف المباني في البلدان الحارة، وكفاءة الأدوات المنزلية من حيث الطاقة، والاقتصاد في وقود المركبات الجديدة، وتخطيط الأراضي بهدف تقليص مسافات التنقل بين البيت والعمل، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لتمديد الكهرباء في المناطق الريفية.

الحواشي

(١) المقرر ١/م-٤ والمقرر ٨/م-٤.

(٢) المقرر ٨/م-٤، المرفق الثاني.

المرفق

جدول أعمال حلقة العمل

اليوم الأول: الثلاثاء، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الجلسة الصباحية (١٠/٠٠ - ١٣/٠٠)

الجلسة العامة

(كلمات وعروض)

كلمات ترحيب

السيد سفند أوكن، وزير البيئة والطاقة بالدامرك، والسيدة دومينيك فوانيه، وزيرة البيئة في فرنسا

أهداف حلقة العمل

السيدة كلير باركر/اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

السياسات والتدابير كأداة لبلوغ أهداف الاتفاقية وبروتوكول كيوتو

السيد بيرت متس، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

استجابات لتغير المناخ:

"الممارسات السليمة" في السياسات والتدابير

السيد جوناثان برشينغ، الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الاستنتاجات الرئيسية لمحفل مستقبل البيئة ٢٠٠٠ التابع لمجموعة الثمانية بشأن أفضل الممارسات

المحلية في معالجة تغير المناخ في بلدان هذه المجموعة، الذي عُقد في اليابان في شباط/فبراير ٢٠٠٠

السيد ريوتارو ياتسو، اليابان

جلسة بعد الظهر (١٤/٠٠ - ١٨/٠٠)

جلستان متوازيتان بشأن البرامج الوطنية والمسائل المشتركة بين القطاعات

(كلمات وعروض)

البرامج الوطنية

برنامج تغير المناخ في المملكة المتحدة وأمثلة على الممارسة الفضلى
السيدة غابرييل أدواردز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

أفضل الممارسات في السياسات والتدابير في بولندا
البروفسور ماسيغ سادوفسكي، بولندا

الممارسة السليمة في سياسات وتدابير مكافحة تغير المناخ في سياق الظروف الوطنية
السيد جون لو، كندا

البرنامج الأسترالي لتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة

السيدة غوين أندروز، أستراليا

أفضل الممارسات للسياسات والتدابير في جمهورية بلغاريا

السيدة دانيلا أ. ستويتشيفا، بلغاريا

الإطار التشريعي وآلية التنسيق

السيد ريوتارو ياتسو، اليابان

القضايا المشتركة بين القطاعات

السياسات والتدابير المشتركة والمنسقة في الاتحاد الأوروبي

طريق إلى أفضل الممارسات

السيدة ماريان ونغ، المفوضية الأوروبية

تنفيذ المادة ٢-١ (أ) '٥' من بروتوكول كيوتو
السيد محمد الصبان، المملكة العربية السعودية

الخطوات التي اتخذت في قطاعي الطاقة والنقل البرازيليين والتي تساهم في الهدف النهائي لاتفاقية
الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
السيد هارولدو دي أوليفيرا ماشادو فيلهو، البرازيل

ضرائب ثاني أكسيد الكربون وتجارة الانبعاثات المحلية في النرويج
السيد بير ستينسن، النرويج

أفضل الممارسات في السياسات والتدابير التي ترمي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة المحلية من
منظور المنظمات غير الحكومية
السيدة كيميكو هيراتا، شبكة العمل من أجل المناخ

اليوم الثاني: الأربعاء، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الجلسة الصباحية (٩/٠٠ - ١٣/٠٠)

جلسات متوازية لأفرقة العمل بحسب القطاعات

(كلمات وعروض)

أفضل الممارسات في سياسات وتدابير معالجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من

إمدادات الطاقة ومن الصناعة

السياسات القائمة على الممارسة السليمة في إمدادات الطاقة:

دروس مستقاة من تجربة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد جين مكغلين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

سوق الكهرباء الخضراء في الدانمرك

الحصص والشهادات والتجارة الدولية

السيد أولي أودغارد، الدانمرك

معايير كفاءة توليد الطاقة في أستراليا
السيدة غوين أندروز، أستراليا

الظروف الكامنة وراء وضع وتنفيذ السياسات والممارسات القائمة على "الممارسة الفضلى" في
قطاع الصناعة في الولايات المتحدة
السيد جف داود، الولايات المتحدة

تحسن بنسبة ٢٠ في المائة في كفاءة الطاقة في الصناعة: لماذا نجحت الاتفاقات طويلة الأجل في
هولندا
السيد أوكو فان أوردن، هولندا

المشروع الآيرلندي للمراقبة الذاتية
السيدة ماجيلا كلهير، آيرلندا

تخفيض ثاني أكسيد الكربون المتصل بزيادة كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء المصري
السيد ماهر عزيز بدروس، مصر

**أفضل الممارسات في السياسات والتدابير التي تتناول انبعاثات ثاني أكسيد
الكربون في قطاعات النقل والسكن والتجارة**

اتجاهات انبعاث ثاني أكسيد الكربون وفرص تخفيضه في قطاعات النقل والسكن والتجارة
السيد ليو فولتون والسيد فريديوف اوناندر، الوكالة الدولية للطاقة

السياسات والتدابير في قطاع النقل في اليابان
السيد جوتارو هوريوتشي، اليابان

السياسات والتدابير المتصلة بالنقل: تجربة الولايات المتحدة
السيد كفن غرين، الولايات المتحدة

لماذا يعتبر وضع العلامات تديراً سليماً في تخفيض ثاني أكسيد الكربون في قطاع النقل

السيدة بریت فنلدلیو، الدانمرك

دراسة السياسات والتدابير القائمة على الممارسة الفضلى في قطاع المباني في الولايات المتحدة

السيد جيمز ر. باول، الولايات المتحدة

برنامج "السابق الأول" (Top Runner)

السيد جون أريما، اليابان

أفضل الممارسات في سياسات وتدابير تناول انبعاثات الغازات خلاف ثاني

أكسيد الكربون في الطاقة والصناعة والزراعة والحرجة والفضلات

الطريق إلى أفضل الممارسات في السياسات والتدابير التي ترمي إلى منع أو الحد من انبعاثات

مركبات الهيدروفلوروكربون، ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت

الدكتور ليو ميري، هولندا

الاقتراح الدانمركي لتنظيم الغازات الصناعية الثلاثة: مركبات الهيدروفلوروكربون، ومركبات

الهيدروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت

السيد فرانك جنسن، الدانمرك

النهج الطوعية المتبعة في الولايات المتحدة لتخفيض انبعاثات الفلوروكربون والميثان

السيدة سالي راند والسيدة دينا كروغر، الولايات المتحدة

تخفيض أكسيد النيتروز - مركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور في فرنسا

السيد كريستوف أوالد، فرنسا

إدارة الفضلات في النمسا، أثر تنظيم مقابر القمامة في تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة

السيد كريستوف لامبورت، النمسا

جلسة بعد الظهر (١٤/٠٠ - ١٨/٠٠)

جلسات متوازية للأفرقة العاملة المعنية بالجوانب المنهجية لأفضل الممارسات
(عروض)

المؤشرات المستخدمة في تقييم السياسات والتدابير؛ انطباق المؤشرات الحالية
الكلية والجزئية

جهود الوكالة الدولية للطاقة في وضع مؤشرات الطاقة: تطبيقات على الطريق في كيوتو
السيد لي شيبير، الوكالة الدولية للطاقة

مؤشرات كفاءة الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الجهود الأولية في اتجاه استخدامها
كأدوات للسياسة
الدكتور يونغهيون جونج، مركز بحوث الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

أثر سياسات كفاءة الطاقة: ماذا يمكن تعلّمه من تطبيق المؤشرات
الدكتور ديديه بوسيبوف والدكتور برونو لابلون، فرنسا

الإطار المنهجي لتقييم السياسات والتدابير:

دراسة حالة مصادر الطاقة المتجددة، والجمع بين الحرارة والكهرباء، وكفاءة الطاقة في البرتغال
البروفسور جوليا سيكساس والسيدة ساندره مارتينو، البرتغال

الجوانب المنهجية والمؤسسية لأفضل الممارسات في السياسات والتدابير؛
مداخل إلى اختيار ورصد وتقييم السياسات والتدابير، بما فيه التقييم السابق
واللاحق

تنفيذ بروتوكول ميثاق الطاقة بشأن كفاءة الطاقة وما يتصل بها من جوانب بيئية: طريق إلى
بلوغ أهداف كيوتو

الدكتور تيودور كونستانتيتشكو، أمانة ميثاق الطاقة

تجارب من الخطة الدائمية لضريبة ثاني أكسيد الكربون في قطاع الصناعة وقطاع التجارة
وتقييمها

السيدة لسبث نيلسن، الدانمرك

التقييم اللاحق لتدابير الطاقة في سويسرا

السيد توماس بوركي، سويسرا

السياسات والتدابير في الاتحاد الروسي

السيد فاليري سدياكين، الاتحاد الروسي

سياسات تغير المناخ في هولندا: تحليل واختيار

السيد مريلي بوني، هولندا

نتائج عملية، BP Amoco للمراقبة والتحقق من انبعاثات غازات الدفيئة

السيدة سوزي بافيرستوك، BP Amoco

إطار استراتيجي للقياس الكمي والرصد والتقييم والإبلاغ عن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة
على المستوى المحلي

السيدة فرجينيا سونتاغ - أوبريان، المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

اليوم الثالث: الخميس، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الجلسة الصباحية (٩/٠٠-١٢/٠٠)

الجلسة العامة

تقارير رؤساء الأفرقة العاملة ومناقشتها

جلسة بعد الظهر (١٣/٠٠-١٦/٠٠)

الجلسة العامة والاختتام

فريق المناقشة الختامية للدروس المستفادة والطريق إلى أمام
ملاحظات ختامية.
